مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

الدولة والقبيلة في اليمن " العلاقات التبادلية وأثرها المجتمعي "

د. عبد الباقي شمسان

ISSN: 2226-5759 ISSN Online: 2959-3050 DOI:10.58963/qausrj.v1i10.64

Website: qau.edu.ye

الملخص:

تحاول هذه الدراسة فهم وتفسير العلاقة القائمة بين الدولة والقبيلة في اليمن خلال عام ٢٠١٠م – لماله إي عام ٢٠١٠م من علاقة مفسرة لما قبله ومؤثثة لما بعده – وذلك من خلال تتبع وتجميع جملة من الأفعال التعبيرية المادية والرمزية والآليات المتبعة لإدارة الصراع لدى كل طرف ، ومدى اتساق مخرجاتها مع صيرورة احتكار الدولة للعنف الشرعي ، وبناء الدولة الوطنية ، وكذا متطلبات إدارة النظام الديمقراطي بفعل العمليات التنموية والتحديثية العقلانية التي تصهر تدريجياً كل الهويات الألوية والوشائجية والقرابية والمناطقية وتذويبها في بوتقة هويتها الجامعة وجوهرها المتمخض من أحشاء تلك العمليات التي تعيد صياغة العلاقة بينهما بين المكونات المجتمعية على أساس المواطنة المتساوية دون تمييز.

إن اتخاذ العلاقة بين الدولة والقبيلة مجالاً للاشتغال في سياقه الزمكاني الحضاري : المحلي - بعد ما يقارب نصف قرن من نشأة الدولة اليمنية الحديثة . وعشرون سنة من إعلان الانتقال الديمقراطي تلازماً والوحدة اليمنية - والكوني لفضاء عابر للمواطنة وسيادة الدولة يعد إجراء دورياً في إطار استراتجية العقلانية التواصلية (١) التي تختبر وتقيس مخرجات العمليات التحديثية بهدف حذف وتعديل كل ما هو سلبي ومواصلة الإيجابي ، باعتبار أن القبلية لم تعد

(١) نوظف مفهوم ((العقلانية التواصلية)) ليس كما هو لدى هابرماس لتقييم المنجزات الحضارية الإنسانية .

مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على تراتبية القرابة ، بل هي عقلية عامة تخصب الذاكرة الجماعية ولا تنحصر في فترة تاريخية معينة أو في شكل من أشكال المجتمع (بدو ، حضر) القبيلة تتكيف مع كل البيئات والحقائق المتغيرة : مطالب الديمقارطية المجتمع الاستهلاكي الحداثي في مطلع القرن الواحد والعشرين (٢) . ومن هذا المنظور جاء الاهتمام بمفهوم" اللاشعور السياسي " الذي يحكم الظاهرة السياسية من الداخل تفكيراً وممارسة ، وتحديداً من قبل المفكر العربي محمد عابد الجابري في كتابه العقل السياسي العربي مستنداً إلى نفس السؤال الذي وضعه موريس دوفرجيه عند دراسته عقل السياسي الغربي : ما هي مضامين اللاشعور السياسي المؤسس للعقل السياسي الغربي ؟ وأجاب الجابري على ذلك بعد إجراء تعديل في دلال وّة المفهوم : " دوفرجيه كان يكتب وهو يفكر في المجتمع الأوربي المصنع الذي أصبحت فيه العلاقات الاجتماعية من نوع العشائرية والطائفية تحتل مكاناً يقع فعلاً خلف الموقع الذي تحتله العلاقات الاقتصادية المتطورة ، وعلاقات الإنتاج ، أما في مجتمعنا العربي قديماً وحديثاً فالأمر يكاد يكون بالعكس من ذلك تماماً ، فالعلاقات الاجتماعية ذات الطابع العشائري والطائفي لا تزال تحتل موقعاً أساسياً وصريحاً في حياتنا السياسية .

أما في السياق اليمني ، فالسلوك القبلي – الذي يحكمه متغير الجماعة : قبلية ، مناطقية ، مذهبية ، ودرجة الثقافة السياسية – يعبر عن مقاصده مادياً ورمزياً بوضوح سافر ، كما يتواري خلف الفعل السياسي ولاجتماعي والديني والمؤسسات الحديثة ، وما يهمنا الإشارة إليه بناءً على درية الاهتمام بالقبيلة ، الأفعال التعبيرية المادية والرمزية وكيفية التعاطي معها من قبل السلطة الحاكمة وتتبعنا ذلك من خلال ما تم نشره من أخبار وتقارير وتصريحات في صحيفتي المصدر والوسط عام ٢٠١٠م وهما صحيفتان " أهليتان " اسبوعيتان توليان أهتماماً ثابتاً وملحوظاً بالمسألة القبلية وعلائقها .

إن الآلية المتبعة من قبل السلطة في إدارتها للعلاقات مع القبيلة ،لا تفضي مخرجاتها إلى تقويض القبيلة والقبيلية ، بل عكس ذلك تساهم بوعي في إعادة إنتاجها كمخرجات لعملية إدارة السياسي والاجتماعي ، الأمر الذي يؤدي إلى تعميم وإحلال الأعراف والأحكام القبلية على كل مفاصل الفضاء المجتمعي (الريفي والحضري) ، وتعزيز القناعة لدى الافراد والجماعات بنجاعة أفعالها لتحقيق مطالبها : اختطاف ، تفجير الممتلكات العامة ...الخ .

إن هيمنة القبيلة ، ونجاح آلياتها التبعةفي تحقيق مطلبها ، هيأت لاستعداد نفسي لدى الجماعات الأخرى المناطقية التي تجازوت القبلية وعلائقها منذ عقود ، لاستدعاء هويتها الاولية والالتفاف حول رموزها الجامعة (شيوخ المناطق) .

إننا ندرك ثقل التراثات القبلية وعمق جذورها البعيدة ، إلا أننا نعتبر نظرياً ومنهجياً أن مرحلة نشأة الدولة اليمنية الحديثة – إثر قيام ثورة ٢٦ سبتمبر شمالاً ، والاستقلال جنوباً لحظة تأسيسية تقطع مع كل تراثات الماضي وفقاً لمفهوم الدولة وظائفها وعلاقتها بمكونات المجتمع وتحقيقاً لذلك يتوجب أن تفضي عملياتها التحديثية في المجال السياسي إلى (٣)

- تعزيز سلطة الدولة المركزية مع إضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية – القبلية والاسرية ، وسلطة فقهاء الدين .
- دعم الصلاحيات التخصصية في المؤسسات السياسية لتسهيل تحديد المهام والأدوار بوضوح .
- زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العمليات السياسية في إطار التنسيق والتفاهم والاتصال بين المواطنين والنظام السياسي .

(٢) لمزيد من التفاصيل ،أنظر: خلدون النقيب ،صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت (بيروت: دار الساقي ،١٩٩٦) ،ص ص٢٠٧.

(٣) ثناء فؤاد عبد الله ،آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٧) ،٢١٠.

إن المهام المفترض تحقيقها من قبل النخب السياسية الحاكمة ، وعملياتها التحديثية لم تتحقق سواء في مرحلة الدولة الوطنية الشطرية أو الموحدة التي أضيف إلى مهامها ، متطلبات الانتقال الديمقراطي .

إن القبلية كمبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمة مبنية على التحالف بقد ر ما هي مبنية على النسب والقرابة ، تمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات (الوشائجية) المنغرسة في أعماق الجماعة (٤) وتؤسس مضامين اللاشعور السياسي لها ، وتلك العلائق والسمات أنفة الذكر تنسحب على الفضاء المجتمعي اليمني ، سواء في المراحل السابقة أو اللاحقة لنشأة الدولة اليمنية الحديثة ، أما من حيث علاقتها بالدولة (المركز) ، سواء في طورها الشطري أو الموحد ، فلم تعرف القبيلة أزدهار اً واتساعاً في درجة الاستقلال ، وغلبة ثقافتها وأعرافها وأحكامها على كامل الفضاء المجتمعي إلا في العقد الأخير من القرن الواحد والعشرين ، كمحصلة لتجمع جملة من العناصر أبرزها : إعادة أنتاجها بوعي من قبل النخبة السياسية الحاكمة من خلال اتخاذها عنصراً من مدخلات إدارة الصراع السياسي والاجتماعي أو نتيجة لخضوع الشخصيات الرسمية طوعاً أو جبراً لأعرافها وأحكامها لفض وحل الخلافات بينها وبين الدولة أو بينها ومكونات المجتمع .

إن تلك الآلية المتبعة من قبل الدولة في إدارتها لشؤون المجتمع أفضت إلى إعادة تقسيم النفوذ بينها وبين شيوخ القبائل وكبار قادة الجيش والأمن (٥) وقبل استعراض أبرز التعبيرات القبلية المادية والرمزية والآليات الرسمية المتخذة تجاهها ، لابد من استعراض بعض العوامل التي أفضت محصلتها المجتمعية إلى احتلال القبيلة موقعاً هاماً في الحقل السياسي والاجتماعي، لم يمكنها من التعامل مع السلطة المركزية بندية فحسب بل تجاوزتها موضوعياً .

(٤) خلدون النقيب ، مرجع سابق ، ص٩.

(٥) للمزيد من التفصيل ، أنظر: التقييم القطري المشترك لليمن والأمم المتحدة في اليمن ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٤٢.

أولاً : المقدمات الممهدة :

أ. مرحلة نشأة الدولة اليمنية الحديثة :

- أدخلت النخب السياسية الحاكمة إلى الحقل السياسي (شمالاً / جنوباً) القبيلة سواء عند الاستعانة بها لتثبيت النظام الجمهوري شمالاً ،أو في مرحلة الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني وما بعدها جنوباً ، وهو ما أكسبها في المراحل اللاحقة موقعاً هاماً في المعادلة السياسية لايمكن تجاوزه ،وتعاظمت تلك المكانة تدريجياً بفعل تعثر عمليات التحديث والتنمية ، بفعل صراعات السياسية والعسكرية على مستوى الدولة أو بين الدولتين (الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) .

ب- مرحلة الدولة الموحدة (١٩٩٠ / ٢٠١٠م) :

- نقلت النخب السياسة الحاكمة التي قادت المسار نحو إعلان الوحدة اليمنية بين ما كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كل الاحتقانات الكامنة والمعلنة، والثأرات بين الجماعات السياسية والاجتماعية والمذهبية المتصارعة على مستوى الدولة الواحدة أو الدولتين إلى الحقل الموحد أثر إعلان الوحدة ، وهو إجراء يتناقض ومتطلبات التهيئة للانتقال الديمقراطي: عدالة انتقالية، مصالحات، إنصاف، اعتراف... إلخ الأمر الذي لم يؤدّ إلى وأد الانتقال الديمقراطي مبكراً فحسب ، بل أعاق عمليات تذويب الهويات الكبرى (شمالية/ جنوبية) في الهوية الوطنية الجديدة، وهذا يؤكده استدعاء أبناء المناطق الجنوبية تدريجياً إثر حرب صيف١٩٩٤م وما بعد ، هويتهم السابقة التي مازالت مكتملة نتيجة لقصر الفترة الممتدة ما بين إعلان الوحدة عام١٩٩٠م وحرب صيف١٩٩٤م.
- إعادة إنتاج الرموز التقليدية على حساب الرموز الحديثة والقوى الديمقراطية وتحديداً إثر حرب صيف١٩٩٤م وما بعدها. وهو ما أدى إلى إعاقة انتظام القوى الديمقراطية الجديدة في حركات اجتماعية فاعلة ومؤثرة، حيث انتهجت النخب السياسية، تزامناً وتدريجياً مع ذلك أي إعادة إنتاج الرموز، سياسة إضعاف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي أدى إلى إفقادها القدرة على تجميع مطالب الجماهير وحمايتهم ، مقابل القوى التقليدية التي لم تتجمع حولها الجماهير فحسب بل استدعت بوضوح الجماعات هوياتها الأولية القبلية والمناطقية، وساعدها في نمائها وثبات وجودها الفاعل: تدني أداء مؤسسات الدولة، ضعف سيادة القانون، تدني الشعور بالمواطنة... الخ . ولتبيان آليات إعادة إنتاج الرموز القبلية في مؤسسات الدولة نورد على سبيل المثال وليس الحصر تمثيلها في السلطة التشريعية:
  - البرلمان الانتقالي (١٩٩٠ - ١٩٩٣) ، نسبة تمثيلها (٢٩٪).
  - مجلس نواب انتخابات (١٩٩٣م)، نسبة تمثيلها (٢٩٪).
  - مجلس نواب انتخابات (١٩٩٧م) ، نسبة تمثيلها (٣٧.٧٪).
  - مجلس نواب انتخابات (٢٠٠٣م) ، نسبة تمثيلها (٤٤.٧٪).

  (ما زال هذا المجلس مستمر حتى الآن ٢٠١٢ ، حيث تم التمديد له بفعل تعثر مسارات الحوار بين الحزب الحاكم و(المؤتمر الشعبي العام) وأحزاب المعارضة الرئيسية ممثلة بتكتل اللقاء المشترك في مرحلة أولى ، أو وفقاً للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية أثر الاحتجاجات المجتمعية مع نهاية ٢٠١٠ وما بعدها في مرحلة ثانية).
- ضعف أداء واستقلال السلطة القضائية: لقد لعب هذا العنصر دوراً رئيسياً في هيمنة الأعراف الأحكام القبلية في كامل الفضاء المجتمعي - بدءاً بحوادث السير (ثلثين بثلث) وانتهاءً بفض النزاع بين القبائل ورئيس الدولة. ونؤكد وجهة نظرنا بالاستناد إلى ما ورد في تقرير التقييم القطري المشترك لليمن[٦] أن فساد السلطة القضائية، وتأثير الهياكل والبنى القبلية على سير العدالة وعلى طبيعة الأحكام التي يمكن أن تصدر عن

---

(٦) نفس المرجع ،ص ص ٤٦، ٤٧.

المحاكم كل هذه العوامل أضعفت من قدرة الهيئة القضائية على إصدار أحكام عادلة، وعلى إقامة موازين العدل بصورة متساوية بين فئات وشرائح المجتمع (....) ، إن عدم قدرة السلطة القضائية على إصدار أحكام عادلة وناجزة يمكن أن يعود في أسبابه ومبرراته إلى عوامل عدة، منها:

- ضعف أداء المؤسسات والكليات التي تعني بالتعليم الأساسي القانوني.
- افتقار المحاكم للهياكل والبنى التحتية الأساسية والملائمة (....) إذ أن معظم المحاكم في الجمهورية اليمنية لا تتوفر لديها المساحات الكافية للتقاضي وتعاني من ازدحام غير طبيعي، الأمر الذي قد يشكل عائقاً أمام المرأة للوصول إليها والترافع أمامها.
- تباطؤ أجهزة الضبط القضائي في تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم وخاصة القضايا ذات الطابع المدني، فضلاً عن التلكؤ في إصدار الأحكام ونفاذ سير العدالة، وفي نفس السياق، خلص التقرير إلى أن النظام القضائي اليمني يعدُ أحد الأسباب الرئيسية لدورة الصراعات المسلحة في اليمن.

- توظيف النخب السياسية الحاكمة للصراعات القبلية التاريخية والاجتماعية، كمدخلات لإدارة العمليات السياسية والعسكرية والانتخابية مع خصومها ، الأمر الذي لا تكون من نتائجه إعادة تشكيل الصراعات فحسب، بل كذلك توسيع دائرتها وخارطتها كما سنرى ذلك في المستوى الثاني.
- غياب استراتيجية وطنية لحل كل الصراعات التاريخية والاجتماعية، وذلك بناءً على دراسات ميدانية متعددة الحقول ترسم خارطة الصراعات، والثارات بمختلف أشكالها القبلية، والسياسية، والفردية وكيفية معالجتها.... إلخ.
- خضوع المسئولين الرسمين جبراً أو طوعاً عند فض النزاعات بين السلطة والقبائل إلى الأعراف والأحكام القبلية، مما أدى إلى إضعاف سيادة القانون، وإضعاف صورة ومكانة الدولة في البنية الذهنية الفردية والجماعية.
- امتلاك القبيلة لمختلف أنواع الأسلحة وهو ما ترجم واقعياً استقلالها الذاتي، ككيانات مستقلة عن الدولة، بفعل غياب استراتيجية وطنية، لتنظيم وحصر حيازة السلاح.
- إقامة علاقات تتجاوز الدولة بين الرموز القبلية ودول الجوار، ويعد على سبيل المثال تلقيها المساعدات المالية من قبل بعض دول الجوار تدخلاً في الشئون الداخلية وانتهاكاً لسيادة الدولة وتزداد المسألة تعقيداً مع غياب أي رؤية أو موقف من قبل المسئولين الرسميين (الدولة) وهو ما يعد اعترافاً صريحاً من قبل الدولة بتلك الكيانات/ والتنظيمات المستقلة وعلاقاتها الخارجية.

ثانياً :. أبرز السياسات والتعبيرات القبلية المادية والرمزية خلال عام٢٠١٠م :

في هذا المستوى لن نستعرض السياسات والتعبيرات القبلية وفقاً لتسلسلها الزمني، وإنما وفقاً لأشكالها التعبيرية والدلالية، من جانب أول، وآليات التعامل معها من قبل مؤسسات ورموز الدولة، وكل ذلك ليس بهدف وصف العلاقة بين الدولة القبيلة فحسب وإنما كذلك اختبار مدة اتساق إدارة تسوية النزاعات والتوافقات- مادياً ودلالياً ورمزياً، في البنى الذهنية الفردية والجماعية (حضرية ، ريفية ، مناطقية، قبلية، مذهبية - واحتكار الدولة للعنف الشرعي أو على الأقل صيرورة تجسيده وبعبارة أخرى، مدى استجابتها أو مساهمتها في رسم الدولة بصورتها المثالية أو النسبية في البنى الذهنية الفردية والجماعية ، وذلك كما يلي:.

أ. إيواء عناصر وقيادات تنظيم القاعدة (أنور العولقي)

إننا لا نعيد السبب الرئيسي في إيواء قيادات وعناصر القاعدة إلى القبيلة وحدها ، رغم إدراكنا بوضوح العوامل التالية:.

١. القبيلة كتنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي أو كعقلية عامة تخصب الذاكرة الجماعية، ومقومها ذوبان الهوية الفردية في الهوية الجماعية (العائلة، الفخذ ، العشيرة، القبيلة والتي تجعل الفرد ليس مسئولاً عن سلوكه فحسب بل كذلك عن سلوك بقية أفراد الجماعة.

٢. العادات والتقاليد التي تحول دون تسليم ابن القبيلة أو المستجير أو النسب، للسلطة أو غيرها.
٣. القاعدة المعيارية المشتركة للجماعات القبلية وعناصر تنظيم القاعدة، والمتمثلة بالإسلام، وكذا تطابق المواقف تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها المتبعة في منطقة الشرق الأوسط (فلسطين، السودان ، أفغانستان، والعراق) وبصفة خاصة انحيازها إلى جانب إسرائيل.

لا نرجع أيواء عناصر وقيادات تنظيم القاعدة إلى العامل القبيلي وحده - رغم تأكيده في تصريح والد أنور العولقي (صحيفة المصدر ، العدد ٩٩ ، ١٩، يناير،٢٠١٠م) الذي قال فيه: "إذا كان ولده أنور فاراً في جبال شبوة؛ فإن ذلك يعود لكونهم من أبناء قبيلته ويقومون بحمايته" - لاعتقادنا أن المسألة تتجاوز القبيلة نحو السبب الاصل والمتمثل بالدولة الطرف الموكول إليه إضعاف العناصر آنفة الذكر، والتي في سياقها اليمني تركت المجال للقبائل بعيداً عن نفوذها، وعملت في نفس الوقت على إعادة إنتاج رموزها (القبلية والمناطقية) من خلال تمثيلها في مؤسسات الدولة وفقاً لحجم وجودها في الحقل السياسي والاجتماعي، علاوة على ترك المجال أمامها مفتوحاً لحيازة كل أنواع الأسلحة، والخضوع طوعاً وجبراً للأعراف والأحكام القبلية لفض وتسوية النزاعات بين الدولة والقبيلة أو بينها وبقية المكونات، كل تلك العوامل ساهمت في بعث السبب الأساس والمتمثل بالشعور المادي والنفسي بوجودهم الذاتي ككيانات مستقلة وقادرة على مواجهة الدولة بنديّة، وهذا يتأكد في تصريح الشيخ/ عرفج بن حمد بن هضبان، رئيس مجلس قبائل بكيل للسلم والإصلاح " لسنا موظفين عند الحكومة لنلاحق المشتبه بانتمائهم للقاعدة، فالدولة لها أجهزتها الأمنية الخاصة التي يمكن أن تؤدي هذه المهمة" (صحيفة المصدر، العدد٩٩، ١٩، يناير، ٢٠١٠م) - أما ما يتعلق بآليات التعاطي مع مسألة الإيواء، فإن الآليات المتبعة لم تؤد إلى معالجة الأسباب الأصل أو حتى ممارسة وظيفتها المفترضة، بل أتبعت أساليب أدت إلى نتائج كارثية: عمليات عسكرية، وقصف جوي خلف ضحايا، مما أدى إلى نتائج عكسية مناهضة للسلطة ومؤيدة لتنظيم القاعدة، أو عن طريق كسب ولاء بعض القبائل للمشاركة في حملتها ضد تنظيم القاعدة مقابل مدهم بالمال والسلاح والوعد بتجنيبهم الضربات الجوية (قبائل العوالق)، وتم التفاوض والاتفاق في حوارات مباشرة بين الرموز القبلية وشخصيات حكومية وعسكرية رفيعة (صحيفة المصدر، العدد١٣٨، ٢٦ أكتوبر،٢٠١٠م).

إن المعالجات الرسمية آنفة الذكر تتناقض مع وظائف الدولة و تعمل بالاتجاه المعاكس، فالاستعانة بالقبائل لا ينشئ أو يوسع أو يعيد خارطة الثارات فيما بينها فحسب، بل يقوّض الدولة التي تعترف بها صراحة ككيانات مستقلة وندّية لها، وذلك ما يجعلها البيئة المناسبة والآمنة لتنظيم القاعدة الذي قد يضطر أعضاؤه للانسحاب من فضاء قبلي نحو آخر مؤقتاً أو نهائياً، هذا علاوة على أن القبائل المتعاونة تقوم بذلك مؤقتاً ونفعياً لتناقض ذلك ونزعة الاستقلال الذاتي لها.

ب. توظيف وإعادة إنتاج الصراعات الاجتماعية والسياسية:

تعد تعبيرة جامعة عمران نموذجاً مثالياً ليس فقط لتبيان كيفية توظيف وإعادة إنتاج الصراعات التاريخية كمدخلات لإدارة الصراعات السياسية والاجتماعية والعسكرية من قبل السلطة والحوثيين فحسب، وإنما كذلك لفهم وتفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع في مراحل تاريخية متعددة، وكذلك لمقارنة مقدار استقلالها وشعورها بذاتها مقابل الدولة والقبائل الأخرى، وأخيراً قياس وتقدير درجة الصراع بين قبيلتي حاشد وبكيل في أفضل حقل اختبار:

فقد نشرت صحيفة المصدر (العدد ١٠٢، ٩،فبراير،٢٠١٠م) خبراً مفاده أن اشتباكاً مسلحاً أودى بحياة أربعة أشخاص بينهم جنديان، انطلقت شرارته بسبب خلاف حول تسكين النازحين من مديرية حرف سفيان بأرضية الجامعة التي تبرعت بها قريتي الحائط وقهال التابعتين لعيال سريح (قبيلة بكيل) قبل ما يقارب العقد، وارتفعت حدة الترقب لوقوع أفعال عدائية مباشرة وغير مباشرة منذ انتخاب كهلان أو شوارب (قبيلة حاشد) محافظاً لمحافظة عمران قبل عام (لا ينتمي المحافظ فقط لقبيلة حاشد، بل أيضاً الأمين العام للمجلس المحلي وخمسة وكلاء لمحافظة عمران وأغلب قيادات المحافظة)، ومن أحشاء هذا العمق المركب والمعقد تتمخض التفسيرات للأفعال

بريبة وشك، إذ ظن عيال سريح قرار تسكين النازحين في أرضية الجامعة ما هو إلا مبرر لنقل الجامعة إلى مدينة خمر (حاشد).

وتعود المصادر التاريخية المغذية للصراع الأصل بين قبيلتي حاشد وبكيل إلى ما بعد تولي الإمام يحيى حميد الدين السلطة بدلاً عن الأتراك. وتحديداً بعد سنوات من ١٩١٨ . والذي تعرض حكمه لمناهضة من قبل شيبان (كان مكلف مع الإمام يحيى من قبل الولاية العثمانية لجمع وجباية الزكاة) الذي طلب من الإمام يحيى تقاسم السلطة معه وقوبل طلبه بالرفض، مما أدى بالأول إلى القيام بعملية تمرد بالاشتراك مع الشيخ حسين الأحمر، ولم يكن بمقدور الإمام يحيى إخماد التمرد وتداعياته فلجأ إلى قبائل عيال سريح ويزيد للقضاء على ذلك التمرد، وهو ما تم بالفعل، حيث أدخلت الأخيرة قبيلة حاشد ضمن القاعدة القبلية (الغرارة) التي تقضي بنهب المال وإفقار المذنب حسب الأعراف القبلية، وتغيرت الأوضاع والمواقع بفعل التحولات التاريخية والصراع الذي يتجدد لصالح قبيلة حاشد التي أصبحت القوة المهيمنة على الحقل السياسي، واحتل رموزها مواقع هامة في المعادلة السياسية والعسكرية. ولا بد من الإشارة إلى أن أبرز بؤر الصراع بينهما تعود إلى ما يزيد عن مائة سنة بين قبيلة صباره (سفيان/بكيل) والعصيمات (حاشد) حول حد السواد، وكذا ملكية وادي ورور المشهور بزراعة العنب، وفي سياق الأصل التاريخي والبؤر المفصلية المنشأة لمحطات ثأريه لها نفس أهمية الأصل التاريخي؛ على سبيل المثال الحرب التي قادها مجاهد أبو شوراب بعد سنوات قليلة من تولي الرئيس علي عبد الله صالح مقاليد الحكم في الجمهورية العربية اليمنية ضد قبائل بكيل، وتمكنه من افتكاك جزء من وادي ورور، ويتداول أنه استعان بالقوات المسلحة، وقد أدت تلك البؤرة إلى : ١- توسيع الفجوة وتجديدها بين حاشد وبكيل. ٢- أسست للشعور بالإقصاء لدى القبائل البكيلية التي ماثلت بين السلطة ورموزها وقبيلة حاشد، وتجذّر الشعور تدريجياً في البنى الذهنية والفردية والجماعية، وهذا ما يفسر توظيفه عند الدعوة إلى جمع قبائل ورموز بكيل، وتتأكد وجهة النظر آنفة الذكر في مقولة الشيخ أمين العكيمي: "حق بكيل بالسيادة وقيادة البلاد من عوامل إنجاح المؤتمر" (صحيفة الوسط، العدد ٣١٠، ٣،نوفمبر،٢٠١٠م).

وقبل الشروع في استعراض توظيف الصراعات الاجتماعية والسياسية من قبل السلطة والحوثيين، نستعرض بعض التعبيرات المادية لذلك الصراع لأهميتها في إبراز حدة الصراع وحيويته واستمراره:

- تعرض الشيخ صادق بن حسين الأحمر لمحاولة اغتيال عام١٩٩٠م.

- عام ٢٠٠٦م دفع الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بالشيخ أحمد يحيى القعود للترشح في انتخابات المجلس المحلي لمحافظة عمران، والذي اعتبره الشيخ صغير حمود بن عزيز بمثابة تدخل سافر في شئون قبيلة سفيان، وكان الرد على ذلك التدخل ببعث رسالة لكل من يتحالف مع بيت الأحمر، عندما أدى اشتباك مسلح بين مرافقي الطرفين - صغير والقعود - إلى مقتل الشيخ أحمد بن يحيى القعود يوم الاقتراع . وفي هذه البيئة بالغة الحساسية والتعدد والتداخل التحالفي وظف الحوثي الصراع التاريخي بين قبيلة صباره (سفيان/ بكيل) والعصيمات (حاشد) على الحدود القبلية بينها (على حد السواد) حين أوعز لمقاتليه بمساندة سفيان في حربها مع حاشد، وبذلك وضع الحوثيون موطئ قدم لهم عبر قبيلة صباره المحاددة لمحافظة صعدة.

إن الاصطفاف التموضعي للحوثين في حقل الصراع يحكمه ثلاثة عناصر:

العنصر الأول: يتمثل بالمدخل المذهبي (سلفي، زيدي) وهذا العنصر عابر للانتماء القبلي، حيث أن استقطاب القبائل والأفراد من القبيلتين هدفه الحفاظ أو التوسع في المجال التاريخي الجغرافي والاجتماعي للمذهب الزيدي، وكذا الدفاع عن المذهب الزيدي الذي يواجه عملية منظمة لتقليص مجاله وإحلال المذهب السلفي بدعم من المملكة العربية السعودية، وتنفيذ حليفها التاريخي الشيخ عبد الله حسين الأحمر (حاشد) والمرجعية الإخوانية والجهادية الناشطة في إطار التجمع اليمني للإصلاح، ويتأكد أثر الصراع من خلال أقوال يحيى الحوثي في صحيفة الوسط (العدد ٥، ٦، ٢٨،مايو، ٢٠١٠م):

١. "السنيون عملوا مع بريطانيا ليحكموا البلدان الشيعية".

٢. الرئيس (حاشد) ارتد عن الزيدية وأنظم إلى الوهابية.
٣. إن ما وقع في صعدة ليس صراعاً مع الدولة وإنما مع دكتاتور متسلط وتابع للأمراء السعوديين وعميل للوهابيين... عمل على تنفيذ مخططاتهم ضد الشعب اليمني وعلى كافة الأصعدة ".

العنصر الثاني:. توظيف الشعور بالإقصاء لدى قبائل بكيل من التمثيل في بنية السلطة والنفوذ تناسباً وحجمها الديموغرافي والجغرافي ودورها الوطني.

العنصر الثالث: توظيف حب النبي محمد صلى الله عليه وسلم وآل بيته الساكن بمشاعر جياشة في قلوب اليمنيين. ويتأكد هذا العنصر بوضوح في تصريحات الناطق الرسمي باسم الحوثيين محمد عبدالسلام إثر الاشتباكات بين لجنة التفتيش ـ شكلها حسين الأحمر ـ وبعض المقاتلين الحوثيين في حوث " ما يجري في مدينة حوث تطهير عرقي وعنصري ضد الهاشميين أبناء المنطقة تحت دعاوى زائفة بحجة أنهم حيوثيون" (صحيفة المصدر، العدد١٣١، ٣١أغسطس،٢٠١٠م).

وفي سياق التوظيف، وتحديداً لدى الطرف المقابل للسلطة التي استعانت بقبائل حاشد ورموزها إلى جانب بعض قبائل بكيل في إدارة صراعها العسكري مع الحوثيين، فقد كان بالأحرى الاعتماد على الجيش الوطني، وكانت من نتائج ذلك التوظيف المخرجات التالية :

- تعزيز، وإضافة دافع محفز للقتال – ضد الدولة / السلطة - بشراسة لدى الحوثيين والبكيليين بصفة خاصة.
- إعادة تشكيل خارطة ثأرات جديدة على مستوى القبيلة الواحدة وعلى مستوى القبيلتين.
- تأسيس بؤرة ثأرية مفصلية جديدة ستستمر لعقود قادمة (في حال عدم المعالجة).

ج. استدعاء الهويات الأولية:.

إن تغليب الأحكام القبلية، وانتهاك سيادة القانون، ومحدودية احتكار الدولة للعنف الشرعي، قد أدت إلى تقويض المسار المفترض لبناء الدولة الوطنية، كشرط سابق لتحقيق الانتقال الديمقراطي، ونورد هنا بعض التعبيرات التي استدعت فيها بعض الجماعات هوياتهم السابقة على الدولة، وهي جماعات مناطقية كانت متسقة في منتصف صيرورة الذوبان في الهوية الجامعة (الوطنية):.

١. تداعيات مقتل مدير مديرية خدير بمحافظة تعز أحمد منصور الشوافي، حيث نلاحظ لجوء شقيق المجني عليه الشيخ محمد منصور الشوافي إلى الاجتماعات التشاورية مع مشايخ المنطقة (صحيفة المصدر، العدد١٦٥، ٢فبراير،٢٠١٠م) وفي نفس العدد نجد تصريحاً دالاً بوضوح على الشعور بالإقصاء على لسان سليمان الجناحي مسئول الدائرة الانتخابية للحزب الاشتراكي في المديرية: " استغرب من البرود الذي يتعامل فيه مع قضايا أبناء تعز (قضيتي أحمد الشوافي والدكتور درهم القدسي ".

٢. تداعيات مقتل الدكتور درهم القدسي، وتجاهل الجهات المختصة للقيام بواجباتها المفترضة وفقاً لما تقتضيه سيادة القانون والمواطنة، سواءً إثر الحادثة أو أثناء الفعاليات الاحتجاجية التي أكتسب فعلها معناه من الهويات السابقة للدولة ومؤسساتها الحديثة، والتي طفت إلى السطح وتوارت خلفها المؤسسات والانتماءات الحديثة، وهو تبادل في تراتبية الهويات والانتماءات تحكمه ثنائية الاستقرار أو التأزم أو الصراع في البلدان المتغيرة.

إن ما تقدم يعود في أسبابه إلى غلبة القبيلة وأحكامها على سيادة القانون، ويتضح هذا من الأمثلة التالية:.

١. النزاع الذي نشب بين سنحان وبني ضبيان (صراع، سلسلة اختطافات....إلخ) والذي كان مقدمته عدم قدرة أحد العائدين من الخارج عام٢٠٠٣م في إطار تسوية آثار حرب صيف١٩٩٤م، على استرجاع منزله الذي استولى عليه ضابطان، كل واحد منهما مقرب من أحد الرموز النافذة، ويشرح تفاصيل القضية أبن صاحب الحق بعد موته: لقد حصلنا على أوامر من الرئيس ونائبه، ووزير الداخلية....إلخ، ولم يتمكن الوالد حينذاك من استرجاع حقه المغتصب، الأمر الذي جعلني (عمل الإبن في الأعمال الحرة) ألجأ إلى الأعراف القبلية، حيث وفدت بكبشين أملحين وذبحتهما مؤاخياً، ومستجيراً ببني ضبيان، وعلقت الصحيفة: (

" كل الخيارات الآن مفتوحة أمام بني ضبيان لنصرة قطيرهم، هل سيجد (.....) الإنصاف لدى القبيلة بعد أن خذلته مؤسسات الدولة ".

٢. نشرت صحيفة المصدر (العدد١٠٩، ٣٠ مارس، ٢٠١٠م) خبراً عن أن عضو لجنة الحقوق والحريات في البرلمان يحتجز مواطن لمدة (١٥) يوماً في سجنه الخاص: "تعرض مواطن من مديرية الزيدية بمحافظة الحديدة للسجن في منزل شيخ وعضو مجلس النواب عن المديرية (١٥) يوماً بسبب رفضه التنازل عن أرضيته لصالح نافذ في المدينة نفسها تربطه علاقة وطيدة مع عضو مجلس النواب".

٣. نشرت صحيفة الوسط (العدد٢٩٢، ١٦ يونيو، ٢٠١٠م) : "خارج الشرع والقانون: تحكيم قبلي ينهي قضية حاشد ويافع بعد حوالي عامين من مقتبل مدير مكتب باجمال...".

٤. نشرت صحيفة الوسط (العدد٢٩٤، ٣٠ يونيو، ٢٠١٠م) : "وساطة قبلية تنجح في تمديد الهدنة بين قبيلتي عبيدة وبلحارث".

د. ظاهرة الاختطاف:

تعد هذه الظاهرة من التعبيرات الجديدة التي لجأت إليها الجماعات القبلية لتحقيق مطالبها، وساعدها في تثبيتها كوسيلة هامة لتحقيق مطالبها الآليات الرسمية المتبعة للمعالجة. وسنورد بهذا الخصوص بعض الأمثلة الدالة بوضوح:

تعود أول عمليات إلى عام١٩٩٣م في مدينة مأرب، عندما قام مبارك المشن الزايدي بإختطاف الملحق الثقافي الأمريكي كردة فعل على فصله من السلك العسكري، ونفس الشخص قام١٩٩٤م باختطاف عدد من الهولنديين والألمان .. أما المعالجات فقد تمت من خلال تعيين مبارك المشن مديراً لأمن محافظة الجوف وهو حالياً مستشاراً لوزير الداخلية.

والحال أن تلك الآلية من المعالجة لا تؤدي إلى اجتثاث الظاهرة، وإنما إلى اتساعها واتساع التجاوزات، ويتأكد هذا من خلال تتبع سلوكيات المشن: عمليات الاختطاف التي قام بها في الفترة ١٩٩٣م ـ ١٩٩٤م، تعبيرات رفض مستحية ، لم تجد معالجات تجتث أسبابها فأفصحت عن مطالبها بعد سنوات عندما ترأس المشن لوفد قبلي يتكون من (٤٠) شخصية من قبائل جهم خولان متوجهاً إلى ضحيان لتقديم الولاء للحوثيين (صحيفة المصدر، العدد (١٣٥، ١٥ أكتوبر، ٢٠١٠م).

إن لظاهرة الاختطاف انعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الاجتماعي والتنمية والاستثمار، وآليات المعالجة المتبعة لا ترتقي لمستوى تلك الانعكاسات فحسب بل تقوض صورة الدولة ذاتها، مما يستوجب وضع آلية معالجة تستأصل الأسباب الدافعة وليس الفعل الآني. بعبارة أخرى، المسألة لا تتوقف على لسان مبارك المشن لصحيفة الوسط (العدد٣٠٧، ١٣/أكتوبر/٢٠١٠م) "ذهبنا صعدة لأن فيها مشروعاً، ودعم السلطة لحاشد القصد منه إضعاف بكيل" بعبارة أخرى المسألة عميقة تتعلق بأدارة شؤون الدولة والمجتمع والتي منها تلك المعالجات التي تعمم الفساد واختراق سيادة القانون ... الخ وهي معالجات تقوض الدولة لأنها مغايرة لوظائفها .

وفي سياق الاختطاف والمعالجة نشرت صحيفة المصدر (العدد١١٦، ١٨ مايو، ٢٠١٠م) ، الخبر التالي:

"فشل وساطة قبيلة لتحرير المختطفين الصينيين بشبوة، والأمن يستعد لشن حملة عسكرية" "..... الوساطة يقودها مدير المديرية، والمطلب تسليم دورية أمنية إلى الجهات المختصة لقيامهم بإطلاق النار على أحد أبناء القبيلة قبل أكثر من شهر في إحدى النقاط العسكرية أدت إلى إصابته".

هـ . مهجرو الجعاشن:-

حظي مهجرو الجعاشن بتغطية إعلامية محلية وغربية مكثفة امتدت لمعظم شهور السنة، مواكبة لمختلف الفعاليات والتعبيرات الاحتجاجية: مقابلة المسئولين، الاعتصام المستمر أمام مجلس النواب، وساحة الحرية، توزيع البيانات، أو مغطية أو راصدة للاعتداءات التي تعرضوا لها: من قبل رجال الشرطة: وحراسات مجلس النواب، ورجال شيخ المنطقة، أو للانتهاكات المستمرة من قبل الشيخ ورجاله (اعتداءات ، سجون الشيخ الخاصة، تشريد). إن ما يهمنا هنا استجابة لأهداف الورقة، كيفية التعاطي الرسمي الذي اتسم بالتجاهل السافر من قبل الجهات الرسمية بمختلف مستوياتها ، علاوة على عجز السلطة التشريعية ممثلة بلجنة تقصي الحقائق عن تنفيذ مهامها ، فهذا لا يكشف عن تدني الأداء في إدارة العمليات السياسية مع بقية مكونات المنظومة السياسية (المعارضة) والتفاوضية الوفاقية مع كل مكونات المجتمع فحسب بل أيضاً تدني في أداءها لدورها المفترض ـ الموكل إليها ـ في المشروع الوطني والديمقراطي، فتلك المعالجات تسير في الاتجاه المعاكس، أي تقويض أسس الدولة الوطنية الحديثة، وبالتالي الانتقال الديمقراطي الذي يشترط مسبقاً وجودها. وسنوضح ذلك بالاستناد إلى بعض التعبيرات ذات الدلالة:-

١. في مقابلة مع أحد أبناء الجعاشن (صحيفة المصدر، العدد١٥٥ ، ٢٦ يناير،٢٠١٠م) ، يقول: "ذهبنا إلى المحافظ قال اذهبوا إلى وزير الداخلية الذي بدوره وجهنا إلى رئاسة الوزراء. ذهبنا إلى رئاسة الوزراء، قالوا اذهبوا إلى رئاسة الجمهورية، وعند بوابة رئاسة الجمهورية قالوا اذهبوا إلى الجهات المختصة، وختم بالقول أتساءل ما هي الجهات المختصة التي نذهب إليها؟".

٢. تعبيرة ذات دلالة رمزية هامة نشرت في صحيفة المصدر (العدد١٤٢ ، ٣٠ نوفمبر،٢٠١٠م) : "أبناء الجعاشن يناشدون الله تعالى في رفع معاناتهم".

٣. تعبيرة رمزية هامة على لسان المحامي الآنسي (صحيفة المصدر، العدد٣١٣ ، ٣١ أغسطس،٢٠١٠م): "مشكلة الجعاشن تجاهلتها الدولة والنخب لأنهم بلا سلاح".

٤. تعبيرة ذات دلالة رمزية هامة نشرت في صحيفة المصدر (العدد١٢٥ ، ٢٠ يوليو،٢٠١٠م): "الطفل محفوظ مخاطباً رئيس الجمهورية: الدولة حقك وما تجزمش لشيخ الجعاشن، ما حد يقدر يضبطه غيرك".

٥. أمن البرلمان يعتدي على الزميل النمراني أثناء اعتصام تضامني مع مهجري الجعاشن (صحيفة المصدر، العدد١٢٦ ، ٢٧ يوليو،٢٠١٠م).

٦. "وأمهلت قبائل الصبيحة المسلحة المسيطرة على مقر إدارة الأمن في كرش السلطات ٢٧ ساعة لتلبية مطالبها ذات الصلة بمقتل عدد من أفرادها العاملين في الجيش برصاص مسلحين في ردفان قبل أكثر من أسبوعين، ووجهت قبائل الصبيحة في نفس الوقت إنذاراً للعسكريين من أبناء ردفان العاملين في منطقة الصبيحة بالمغادرة حفاظاً على سلامتهم" (صحيفة المصدر، العدد١٣١ ، ٣١ أغسطس،٢٠١٠م).

٧. "مع حلول العام٢٠٠٠م استنجدت امرأة بالشيخ فيصل الدقة جراء ما تعرضت له من ظلم أحد النافذين الذي قام بالاستيلاء على أرضها ومصادرة بعض ممتلكاتها، ولم يتوان ـ فيصل الدقة في نجدة تلك الطاعنة في السن، وسعى عند ذلك الشخص لإعادة ممتلكات المرأة المنهوبة، لكن المذكور قام بقتل فيصل الدقة، فأشتد غضب آل الجابري ودخلت في حروب مع قبيلة الشواهرة، وخلال السنوات العشر التالية تكبّد الجميع ضحايا ، ولم تتمكن السلطات الرسمية من إيقاف نزيف الدم" (صحيفة المصدر، العدد١١٦ ، ١٨ مايو،٢٠١٠م).

٨. "خطف شقيق رئيس مجلس القضاء الأعلى من قبل مسلحين قبليين ينتمون لمنطقة خولان محافظة صنعاء، ويطالب الخاطفون التابعون للشيخ عبدالله عبدالوهاب القاضي إبطال أحكام إعدام غيابياً، صدرت بحق القاضي وأربعة من أبنائه بعد اتهامهم بقتل اثنين في نزاع حول قطعة أرض.. الرئيس يكلف محافظ صنعاء بالتفاوض مع خاطفي شقيق رئيس مجلس القضاء" (صحيفة المصدر، العدد١٣١ ، ٣١ أغسطس،٢٠١٠م).

إن ما تقدم يحمل الكثيرة من الأسئلة، ويؤكد على وجهة نظرنا حول كيفية التعاطي الرسمي والأثر المحدث على مستوى الدولة والمجتمع، فتلك الكيفية- تعلن بوضوح، انحياز السلطة للرموز التقليدية التي من المفترض التقليص التدريجي لنفوذها لصالح المؤسسات الحديثة والانتصار لها على حساب المواطنة المتساوية والعدالة، كما تعمل في نفس الوقت على تعميم قناعة راسخة (ثقافة) بغياب سيادة القانون، وبالتالي انتهاكه، وفعالية الأعراف والأحكام القبلية وتعبيراتها بعبارة أخرى، لو كانت تلك الجماعات المناطقية لجأت إلى العنف واستخدام السلاح، والاختطاف والاغتيال للشيخ أو أفراد عائلته ورجاله وقبل ذلك السيطرة على مجال جغرافي مستقل له حدوده؛ فإن الدولة ستسارع للتدخل وفقاً للأعراف والأحكام القبلية وعبر وسطاء من رموز القبائل أو المناطق.

إن الآلية أو الأسلوب الرسمي المتبع لعب دوراً سلبياً بالغ الأثر على مستوى إدارة شئون الدولة والمجتمع، فهو يعمل على تعزيز وتعميم آليات احتكام تفوض أبرز تعبيرات وجودها المادي والرمزي: احتكار العنف الشرعي، ومسوغات عقد نشأتها وأساسه المواطنة المتساوية.

وفي الأخير، نرد على أولئك الذين يفسرون تجاهل تعاطيها السلبي أن مرده تبني المعارضة هذه للقضية وتوظيفها في إدارة العمليات السياسية والانتخابية مع السلطة والحزب الحاكم، بأن ذلك التفسير يعلن أيضاً عن قصور في إدارة العمليات السياسية والانتخابية المبكرة، حيث التدخل للمعالجة لا يستجيب ودورها فحسب بل أيضاً يسحب على خصومها أحد مدخلات إدارة الصراع ويحوله لمربعها.

و- إعادة إنتاج الثأر:-

كنا قد أشرنا في موضع سابق إلى تعدد وتراكم الاحتقانات والثارات الممتدة في جذورأسبابها إلى العقود السابقة للدولة اليمنية الحديثة، والتي لم توليها هذه الأخيرة ونخبها المتتالية اهتماماً بالرغم من مباشرة خطورتها على السلم والعدل الاجتماعي، علاوة على كونها من أول المهام الموكلة للنخب السياسية لبناء كيان الدولة، بل عملت على توظيفها في مراحل مختلفة في إداراتها للصراع السياسي والعسكري، وهذا ما يفسر أنه حتى هذه اللحظة لا توجد استراتيجية وطنية لمعالجة هذه المسألة، بناءً على خارطة جغرافية واجتماعية نوعية لها (فردية ، قبلية ، صراع سياسي.....) ويتأكد ما سبق الإشارة إليه، مما تضمنته الصحف الصادرة خلال العام٢٠١٠م، والتي أفردت مساحات كبيرة للمسائل القبلية، ومنها قضايا الثأر.

فعلى سبيل المثال وليس الحصر، نشرت صحيفة المصدر (العدد١١٤، ٤مايو،٢٠١٠م) العنوان التالي: "عودة المواجهات بين قبيلتي قيفه ومراد" ويعود الصراع بينهما زمنياً إلى ستين عاماً (ما قبل الثورة) بسبب اختلافهما على حدودهما القبلية. وتضمن نفس العدد تحقيقاً حول الثأر وتحديداً في مديرية رداع محافظة البيضاء، التي تعد فيها الثأر الأكثر انتشاراً يقول القاضي سعيد محمد اليماني "قضايا القتل والشروع في القتل هي الأكثر انتشاراً في المحافظة" وما يهمنا الإشارة إليه في هذا السياق هو كيفية المعالجة الرسمية وتحديداً السلطة المحلية التي تعزز الأحكام القبلية وأعرافها على حساب سيادة القانون، فهي تأخذ رهائن من القبائل المتصارعة وتضعهم في السجن حتى تفض النزاع، وهذه الآلية أدخلتها في خلاف مع السلطة القضائية التي ترى وفقاً للقانون أنه لا يجوز حبس المواطنين من دون عرضهم على النيابة.

إن معالجة الثأر في الفضاء المجتمعي اليمني يتجاوز المبادرات الفردية والمحلية، التي تقف تدخلها في حدود فض الصراع الآني دون الوصول إلى معالجة الجذور الأصلية، وعليه لا بد من استراتيجية وطنية يستند في بنائها على دراسات عملية متعددة الحقول وأطرافها كل مكونات المجتمع.

ز. غلبة القبيلة (الخاتمة):

إن التعبيرات القبلية وآلية المعالجة الرسمية الواردة في هذا المستوى، تتضمن في نفس الوقت تفسيراً لنتائج الدراسة وخاتمتها فقد تناولنا فيما سبق وفي مواقع متفرقة، مدى هيمنة الأعراف والأحكام القبلية ، والثقافة القبلية، وذلك بفعل عدد من العوامل منها: (١) ضعف ومحدودية انتشار السلطة القضائية في جل الفضاء المجتمعي (٢) خضوع المسئولين الحكوميين لأعراف وأحكام القبيلة جبراً أو طوعاً (٣) إعادة إنتاج القبيلة من قبل السلطة، عندما اتخذتها عنصراً من مدخلات إدارة الصراع السياسي والانتخابي (٤) تدني ومحدودية مخرجات العمليات التحديثية، الأمر الذي كان من نتائجه التراكمية تفويض الدولة مسوغات نشأتها وهذا ما يفسر تزايد تشكيل الكيانات القبلية، والسلالية، والدعوة إليها: مؤتمر بكيل، مجلس التضامن الهاشمي (صحيفة الوسط، العدد٣١١، ١٠،نوفمبر،٢٠١٠م، والعدد٣٠٩، ٢٧،أكتوبر،٢٠١٠م) وتتأكد وجهة نظرنا آنفة الذكر من خلال عدة مؤشرات:

١. مضمون بيان مجلس بكيل العام للسلم والإصلاح في٢٠١٠/١١/٦م وقبل يوم من عقد مؤتمر بكيل الذي يقوده الشيخ أمين العكيمي : "نظراً لما تشهده الساحة اليمنية من تفاعلات واحتمالات تأتي ضمنها حالة من التكتلات هنا وهناك، كما نشهد ما يجري في جنوب الوطن من تحركات، وهي حالة تعبر عما هو حاصل في بقية مناطق الوطن اليمني، وظاهرة الحوثية في شمال الوطن، وأعلن عنه في فترة سابقة من حراك المشرق وبقية المناطق بتململ باتجاه إنشاء تكتلات خاصة بها ويؤسفنا أن نرى هذا التشرذم على الساحة اليمنية التي قد يكون مبعثه فقدان الشعور بالانتماء إلى الوطن الواحد نتيجة اختلال التوازن في أجهزة ومؤسسات الدولة وانحصارها في فئات محدودة وشعور الغالبية من مكونات الساحة اليمنية السياسية منها والاجتماعية بالاستبعاد والاقصاء. ولما يهمنا تجاه مصلحة الوطن وسلامته وعدم انزلاقه إلى ما صار إليه كغيره من البلدان من الفتنة والصراعات، وفيما يعنينا تجاه كياننا الممثل في قبائل بكيل بشكل عام وهي تمثل جزءاً من أبناء اليمن (.....) وحرصاً من مجلس بكيل العام للسلم والإصلاح على وحدة الصف ولمّ الشمل، فإنه على هذا الأساس قد اجتمعت الهيئة العليا لمجلس بكيل العام بقيادة الشيخ عرفج بن حمد بن هضبان رئيس مجلس بكيل، وتم استدعاء قيادة مؤتمر التلاحم الوطني ومكوناته ممثلة بالشيخ عبد الجليل عبد الوهاب سنان وقرار استدعاء جميع قيادات الكيانات السابقة أو اللاحقة التي نشأت أو تنشأ من قبل بكيل ...." البيان تحت توقيع رئيس مؤتمر التلاحم الوطني الشيخ عبد الجليل عبد الوهاب سنان، والشيخ عرفج بن حمد بن هضبان، رئيس مجلس بكيل العام للسلم والإصلاح".

٢. رئيس مؤتمر بكيل العام الشيخ أمين العكيمي، والذي يؤكد تصريحه إلى ما كنا قد أشرنا إليه: "حق بكيل بالسيادة وقيادة البلاد من عوامل إنجاح المؤتمر" (صحيفة الوسط العدد٣١٠، ٣،نوفمبر،٢٠١٠م).

٣. إعلان الشيخ حسين الأحمر (حاشد) اعتماد مبلغ خمسمائة مليون ريال من أجل حل مشكلة الثارات في قبيلة حاشد ، والمبلغ المرصود من الأحمر يستهدف الثأرات القبلية الداخلية، مما يعني أن عملية حل الثارات الداخلية الغرض منها تحويلها إلى قوة قتالية موحدة ضد جيرانها من القبائل الأخرى (صحيفة الوسط ، العدد٣٠٦، ٦/أكتوبر/٢٠١٠م) ويتأكد ذلك بوضوح في حديثه مع القبائل : "تعلمون أننا في حاشد قبيلة صغيرة من حيث الجغرافيا والإمكانات والسكان وليس لنا مكانة بين القبائل إلا بوحدتنا ، ولم يكن لنا ثقل بالداخل والخارج إلا بهذه الوحدة، ما لم سنهدم تاريخ آبائنا وأجدادنا" (صحيفة المصدر، العدد١٣٦، ٢،أكتوبر،٢٠١٠م).

٤. نشرت صحيفة المصدر (العدد١٢٢، ٢٩،يونيو،٢٠١٠م) خبراً مفاده أن قبيلتي عبيدة وبالحارث تحشدان آلاف المقاتلين استعداداً للمواجهة بعد تعثر جهود الوساطة وانتهاء الهدنة، والذي نود الإشارة إليه هنا هو سبب الخلاف والمتمثل بملكية منطقة نفطية!

إن نزعة القبائل نحو الاستقلال لا يعني انغلاقها ورفضها للمشاركة في المؤسسات الحديثة - برلمان، أحزاب، مؤسسات مجتمع مدني، تأسيس صحف ومحطات تليفزيونية... إلخ - بل بالعكس توظف كل ذلك نفعياً لتعزيز مكانتها وموقعها في الحقل السياسي والاجتماعي والثقافي والإعلامي. فعلى سبيل المثال، نورد فيما يلي نموذجاً

لكيفية توظيف كل الممكنات المتاحة، ودون النظر لحجم وجودها ومواقعها الهامة في الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام: فمجلس التضامن الوطني الذي يرأسه الشيخ حسين عبدالله حسين الأحمر، وهو خليط من من رموز تقليدية، وحزبية، وسياسية، متعددة له كتلة برلمانية قوامها (٧٥) نائباً يلعبون دوراً مؤثراً وهاماً يتجاوز الانتماءات الحزبية ولا يقطع معها في نفس الوقت، يعد تجمعاً يحقق رهانات متناقضة لمكوناته التي تعكس أبرز سمات آلية إشغال الحقل السياسي والاجتماعي: تكييف وتوظيف الرموز القبلية للمؤسسات الحديثة، وبالمقابل انتماء للفاعلين السياسيين غير القبليين إلى كيانات قوية بمراجعها القبلية المؤسسة، لتوفير الحماية والدفاع، وكذا إيجاد هامش للمناورة خارج الالتزام الحزبي بالقرارات (صحيفة المصدر، العدد١٠٤، فبراير،٢٠١٠م).

إن قوة استقلال القبيلة، وغلبة أعرافها وأحكامها على مختلف الفضاءات المجتمعية الريفية والحضرية، لم تتوقف عند ذلك بل رسخت القناعات لدى الأفراد والجماعات بأساليبها المتبعة ـ خطف، اعتداءات، تدمير للممتلكات العامة، انتهاك سيادة القانون، الثأر ـ لتحقيق مطالبها الشرعية (التنمية) وغير الشرعية، ومن محصلة كل ما تقدم، جعل الجماعات المناطقية التي تأكلت عصبتها منذ عقود بعيدة تستدعي جبرياً هوياتها الأولية ورموزها (شيوخ المناطق) التي تجمعت حولها بعبارة أخرى، أصبح الفعل السياسي والاجتماعي في الفضاء المجتمعي اليمني يستمد معناه من اللاشعور المؤسس على ترابطات مادية للجماعة القبلية أو المناطقية. وما تقدم يؤكد وجهة نظرنا القائلة بأن الآليات المتبعة من قبل السلطة بمختلف مستوياتها ساهمت بفعالية في تفويض أسس الدولة الحديثة، ومسوغات العقد الاجتماعي لنشأتها، من خلال تدني إدارتها لشئون الدولة والمجتمع ونستعرض في هذا السياق بعض التعبيرات القبلية وآلية المعالجة ذات الدلالة العميقة والمباشرة لتعميم غلبة القبيلة والقبلية:

١. ردة فعل قبيلة عبيدة (مأرب) إثر مقتل جابر الشبواني : فقد قامت قبيلة عبيدة ومن حالفها بتفجير أنبوب للنفط وقصف أعمدة خط الكهرباء، وقطع طريق صنعاء ـ مأرب، وقصف المطار العسكري، والقصر الجمهوري، وديوان عام المحافظة، وما يهمنا الإشارة إليه ـ دون النظر لردة فعلها ـ لجوء رئيس الجمهورية إلى التحكيم القبلي من خلال اللجنة الرئاسية التي كلفت بالنزول إلى مأرب، وهو ما رفضته قبائل عبيدة التي أمهلت السلطة يومين لكشف ملابسات الغارة الجوية (الوسط العدد ٢٨٩، ٢٦ مايو،٢٠١٠م) ، وفي مرحلة لاحقه، نجحت السلطة باحتواء الوضع وتهدئة أولياء دم جابر الشبواني، وقبلوا التحكيم، وحلت القضية وفق العرف القبلي (صحيفة الوسط، العدد ٢٩٠، ٢ يونيو،٢٠١٠م).

٢. خضوع السلطة (الدولة) للأحكام القبلية وليس العكس: إصدار قبائل باكازم محافظة أبين (حكم معورة) على الدولة في قضية المعجلة بحضور محافظ محافظة أبين أحمد الميسري، ووكيل الأمن السياسي ناصر منصور هادي، اللذين مثلا الدولة في تشريف الحكم وقبول التحكيم الذي ألزم الدولة بدفع (١٥) مليار ريال كتعويض لضحايا المعجلة، مع مطالبة القبيلة الدولة بمحاكمة المسئولين عن هذه القضية وتقديمهم للعدالة.

وبناءً على ما تقدم، يمكننا القول أن غلبة القبيلة على الدولة التي ساهمت بدورها في تفويض أساسها ومسوغات نشأتها يجعل من ممكنات إجراء انتقال ديمقراطي أمراً بعيد الاحتمال على المستوى القريب والمتوسط، فالمعالجة الشاملة تستوجب إعادة إتساق الدولة بمفهومها الوطني في صيرورة تكونها بعمليات وإجراءات تسريعية أو تزامنية، ومتطلبات الانتقال الديمقراطي، هذا دون احتساب استمرار ومصاحبة إثر غلبة القبيلة على الأمن والسلم الاجتماعي، والتنمية والاستثمار والإرهاب وصورة اليمني المتداولة والمستبطنة في البنية الذهنية الفردية والجماعية على المستوى الإقليمي والعربي، والدولي والتي يتم توظيفها واستدعاؤها كلما اقتضت مصالح الدول الغربية.